الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

رقم: 927 /أ.و.

19 نوفمبر 2015

منشور وزاري مشترك رقم مؤرخ في يتضمن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات

- السيدات و السادة الولاة،

- المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

يهدف هذا المنشور الوزاري المشترك إلى تعديل وإتمام بعض أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011، والمتضمن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات الذي أصبح من الضروري تكييفه وتعديله، على المستوى الاقتصادي والتقني والاجتماعي، من أجل الاستجابة للانشغالات المثارة بعد تنفيذه.

1 - إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة في إطار الامتياز:

يرتكز هذا النظام على الترتيب الآتي :

1 – 1 – تعيين المحيطات :

يقوم المدير الولائي المكلّف بالفلاحة ورئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة مشتركة بتعيين المحيطات المزمع استصلاحها على أساس وفرة الأراضي والتأكد من توفر الموارد المائية.

1 – 2 – المصادقة على المحيطات :

يقوم المدير الولائي المكلّف بالفلاحة بعرض المحيط، بعد تحديده، على لجنة التوجيه والتنمية الفلاحية للولاية، المنشأة تطبيقا لأحكام مذكرة الوزير المكلّف بالفلاحة رقم 246 المؤرخة في 24 مارس سنة 2011، الموسّعة إلى ممثلي المنظمات المهنية (الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين – الغرف الفلاحية الولائية – المجالس المهنية المشتركة للفروع الفلاحية) للمصادقة عليه.

وتتم المصادقة على هذه المحيطات على أساس مجمل المعطيات المتوفرة على مستوى الولاية بالنسبة للجهة المعنية و / أو دراسة الجدّوى التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يعدّها مكتب دراسات متخصّص بتمويل عمومي.

يجب أن تحدّد الدراسة أيضا، تصنيف المحيط تبعا للمناطق ذات الإمكانيات على أساس المعايير المحدّدة في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-124 المؤرخ في 19 مارس سنة 2012، الذي يحدّد المناطق ذات الإمكانيات الفلاحية التي يعتمد عليها كأساس لحساب إتاوة أملاك الدولة بعنوان حق الامتياز لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

1 –3 – تحديد المحيط:

يتم تحديد المحيط بمخطط بياني بعد المصادقة عليه.

1 – 4 – إنشاء المحيط:

ينشأ المحيط بموجب قرار ولائي، على أساس نتائج الدراسة المنصوص عليها في النقطة 1 . 2 أعلاه. في هذا الإطار، يجب التذكير بضرورة عدم منح أي قطع أرضية إلّا بعد الإنشاء الفعلي للمحيط.

1 – 5 – وجهة المحيطات:

بناء على قرارات لجنة التوجيه التي تأخذ بعين الاعتبار النجاعة الاقتصادية للمستثمرات المقرّر إنشاؤها، يحدد القرار المذكور أعلاه، على وجه الخصوص المساحة الموجّهة للاستصلاح في إطار برامج تنمية القطاع من خلال :

- قطع لا تتعدى مساحتها عشرين (20) هكتارا مع مراعاة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 97 - 490 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد شروط تجزئة الأراضي الفلاحية،

- قطع تتعدى مساحتها عشرين (20) هكتارا في إطار الاستثمار المكثّف والمندمج.

غير أنه يمكن للجنة التوجيه اختيار المحيطات الموجهة خصيصا أو أغلبيتها للاستثمار المكثّف والمندمج.

2 – إجراءات انتقاء أصحاب الامتياز:

1.2. يقوم الوالي بإطلاق إعلان عن إظهار المنفعة بالنسبة للمرشحين الأكفّاء بكل الوسائل، لاسيما:

- عن طريق الملصقات في الأماكن العمومية (مقرات البلديات المعنية والهياكل الفلاحية)،

- عن طريق الصحافة في يوميتين (2) وطنيتين على الأقل،

- عبر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنيت للولاية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

2.2. تتم عملية استلام ملفّات المرشحين على مستوى المديرية الولائية المكلّفة بالفلاحة.

3.2. تتولى لجنة يرأسها الوالي، والتي تضم، إلى جانب ممثلي البلديات المعنية، مديري الولايات المكلّفون بالفلاحة وأملاك الدولة والموارد المائية والبيئة و الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ومحافظي الغابات، تقييم نتيجة الإعلان عن إظهار المنفعة.

4.2. يتعين على لجنة التقييم، من أجل اختيار المرشحين، الأخذ بعين الاعتبار القدرات التقنية والمالية للمرشحين الذين يتوجب أن يكون بحوزتهم مشروع تنمية وتثمين للأراضي التي ستمنح لهم.

5.2. بخصوص القطع التي لا تتعدى مساحتها عشرين (20) هكتارا، يتم ترتيب أصحاب الطلبات أخذا بعين الاعتبار طبيعة المشروع المعروض وديمومته أولا ثم الأولوية الممنوحة إلى:

- الفلاحين، المربيّن وأبنائهم الذين يمارسون النشاط الفلاحي،
- أصحاب الطلبات المقيمين بمناطق المحيط والحائزين على مؤهلات أو تكوين يرتبط بالفلاحة وتربية الحيوانات.
- خريجي التكوين الجامعي أو المهني في المجال الفلاحي.

في هذا النوع من المحيطات، تتحمّل الدولة أعباء إنجاز الأعمال الهيكلية.

6.2. بخصوص القطع الموجّهة للاستثمار، يتعيّن على صاحب الطلب تقديم مشروع تنمية مرفقا بدراسة وبمخطط للاستثمار.

علاوة على ذلك، يتوجب على المستثمرين المقبولين، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين إثبات :

- تعهد مالي من أجل إنجاز الأعمال الهيكلية؛
- تعهد بتوجيه الاستثمار نحو تنمية الفروع الإستراتيجية؛
- تعهد بتركيب تجهيزات السقي المقتصدة للماء.

يمكن لهؤلاء المستثمرين المستفيدون من الامتياز الحصول على المزايا التي يمنحها التشريع والتنظيم المعمول بهما.

وفي كل الحالات، يتم تبليغ الوزير المكلّف بالفلاحة بعمليات التوزيع التي تمّ القيام بها.

إجراء خاص :

يمكن للوزير المكلّف بالفلاحة أن يقرر منح قطع أرضية في إطار الامتياز بناء على عقد برنامج يحدّد واجبات المستثمرين عندما يمثل المشروع طابع إبداعي وذو أهمية وطنية ويساهم في:

- تلبية الطلب الوطني للمنتجات الفلاحية (الحبوب، الأعلاف، الحليب ... إلخ) والتي تندرج ضمن عمليات الاستيراد،
- ترقية تصدير المنتجات الفلاحية،
- استعمال التكنولوجيات الحديثة في الإنتاج.

وفي هذه الحالة، يرسل الوزير المكلّف بالفلاحة الملف إلى الوالي قصد تجسيده.

3- كيفيات منح الامتياز :

3-1- بعد دراسة الترشيحات، وبناء على محضر مداولات لجنة التقييم المذكورة في النقطة 2، يقوم المدير الولائي المكلف بالفلاحة بتسليم المرشح المقبول شهادة انتقاء أولي تمنح له حق مباشرة إجراءات منح الإمتياز على الأراضي الموجهة لإنشاء المستثمرات الفلاحية.

تبين شهادة الانتقاء الأولي ما يأتي:

- إسم ولقب المستفيد وكذا نسبه أو، عند الاقتضاء، عنوانه التجاري،
- مؤهلاته،
- المساحة المعنية و مكان تواجدها (الموقع، البلدية، الولاية)،
- حدود القطعة.

3-2- من أجل الحصول على حق الامتياز على الأراضي، يقوم المرشح المقبول، مصحوبا بشهادة الانتقاء الأولي، بتقديم طلب الامتياز إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي يقوم بإجراءات التوقيع على دفتر الأعباء مع المعني و بإرسال الملف إلى إدارة أملاك الدولة من أجل إعداد عقد الامتياز، الذي يشهر بالمحافظة العقارية بطلب من مديرية أملاك الدولة.

يمنح الامتياز لمدة أربعون (40) سنة قابلة للتجديد بطلب من صاحب حق الامتياز.

3-3- يلزم صاحب الامتياز، تحت طائلة البطلان، بمباشرة الأشغال المتفق عليها خلال السنة التي تلي تاريخ إعداد عقد الامتياز.

غير أنه، عندما لا يقوم صاحب الامتياز بإنجاز برنامجه للاستصلاح ضمن الآجال المحددة، يتم فسخ الامتياز من طرف إدارة أملاك الدولة بطلب من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

قبل تنفيذ الفسخ، يوجه الديوان الوطني للأراضي الفلاحية إلى صاحب حق الامتياز إعذارا على أساس محضر معاينة لحالة تقدم الأشغال، عن طريق محضر قضائي .

4- محيطات الاستصلاح المنجزة من طرف العامة للامتيازات الفلاحية

بعد قيام المديرية الولائية المكلّفة بالفلاحة بعمليات جرد المحيطات، المنشأة في إطار المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية، و أعبائه و شروطه، هناك ثلاثة حالات يمكن أن تطرح :

1-4 – الحالة التي تمّ فيها تنصيب أصحاب الامتياز:

ترسل قائمة أصحاب الامتياز الذين تم تنصيبهم، بعد المصادقة عليها من طرف لجان التوجيه للولايات، إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يستدعي أصحاب الامتياز لاستكمال ملفاتهم وتوقيع دفاتر الأعباء، والذي يقوم بدوره بإرسال الملفات بعد إتمامها إلى مديرية أملاك الدولة من أجل إعداد عقود الامتياز.

2-4 – الحالة التي يكون فيها أصحاب الامتياز مؤهلين ولم يتم تنصيبهم:

يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بدعوة أصحاب الامتياز الذين تم قبولهم من طرف لجنة التوجيه، بدون إعلان عن إظهار المنفعة، بإتمام ملفاتهم وتوقيع دفتر الأعباء.

يتولى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية تنصيب أصحاب الامتياز المعنيين ويرسل الملفات بعد إتمامها إلى مديرية أملاك الدولة من أجل إعداد عقود الامتياز.

3-4 – حالة غياب أصحاب الامتياز و/ أو المحيطات غير المكتملة:

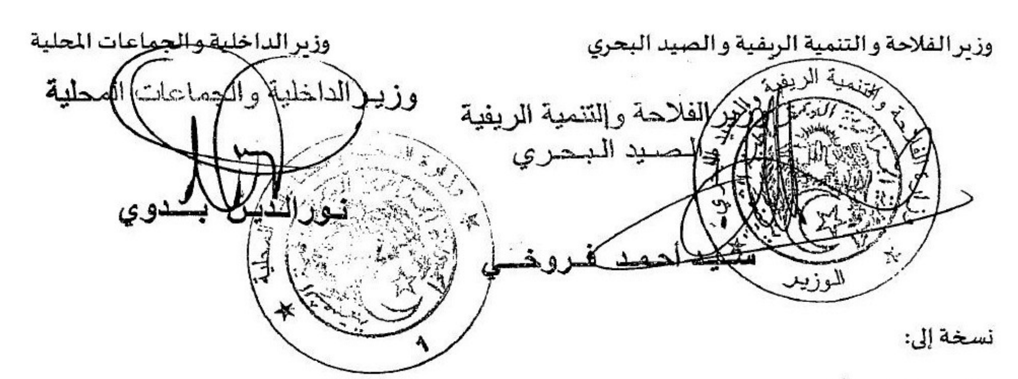
توجه هذه المحيطات حسب الأولوية، إلى المستثمرين بعد الإعلان عن إظهار المنفعة كما هو مبين في النقطة 1.2 أعلاه. ويكون منحها وفق الإجراء المذكور في الفقرة 2-6 أعلاه.

يقع على عاتق المستثمرين المقبولين أعباء استكمال الأعمال المباشر فيها على مستوى المحيطات المعنية.

تلغى الأحكام المخالفة لهذا المنشور الوزاري المشترك.

نولي أهمية خاصة للتنفيذ السريع والصارم لأحكام هذا المنشور الوزاري المشترك الذي يجب أن يبلغه السيدات والسادة الولاة إلى كافة مسؤولي الهيئات والهياكل المحلية المعنية.

وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري — **وزير الداخلية والجماعات المحلية**



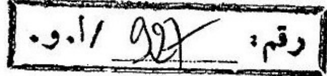
نسخة إلى:

- **السيد الوزير الأول.**
- **السيد وزير المالية.**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE
DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR ET
DES COLLECTIVITES LOCALES



19 نوفمبر 2015

CIRCULAIRE INTERMINISTERIELLE N° DU , PORTANT
CREATION DE NOUVELLES EXPLOITATIONS AGRICOLES ET D'ELEVAGE

- MESDAMES ET MESSIEURS LES WALIS
- MONSIEUR LE DIRECTEUR GENERAL DE L'OFFICE NATIONAL DES TERRES AGRICOLES

La présente circulaire interministérielle a pour objet de modifier et de compléter certaines dispositions de la circulaire interministérielle n°108 du23 février 2011, portant création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage, dont les objectifs de son adaptation et réajustement, au plan économique, technique et social, sont devenus nécessaires, pour répondre aux préoccupations soulevées suite à sa mise en œuvre.

1. Création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage sur les terres du domaine privé de l'Etat dans le cadre de la concession :

Ce dispositif repose sur la démarche suivante :

1.1. l'identification des périmètres :

Sur la base de la disponibilité des terres et la confirmation de la disponibilité de la ressource hydrique, le directeur de wilaya chargé de l'agriculture et le Président de l'assemblée populaire communale, identifient conjointement les périmètres à mettre en valeur.

1.2. la validation des périmètres :

Le périmètre ainsi identifié est soumis par le directeur de wilaya chargé de l'agriculture, pour validation à la commission d'orientation du développement agricole de la wilaya, créée en application des dispositions de la note n°246 du 24 mars 2011 du ministre chargé de l'agriculture, élargie aux représentants des organisations professionnelles (Union Nationale des Paysans Algériens – Chambre d'Agriculture de Wilaya - Conseils Interprofessionnels des Filières).

La validation est opérée sur la base de l'ensemble des données disponibles au niveau de la wilaya pour la région considérée et/ou de l'étude de faisabilité technique, économique, sociale et environnementale, effectuée sur les fonds publics, par un bureau d'études spécialisé.

L'étude devra préciser, également, la classification du périmètre selon les zones de potentialités sur la base des critères fixés à l'article 2 du décret exécutif n°12-124 du 19 mars 2012, fixant les zones de potentialités agricoles servant de base au calcul de la redevance domaniale au titre du droit de concession sur les terres agricoles du domaine privé de l'Etat.

1.3. la délimitation du périmètre :

Lorsqu'un périmètre est validé, il est procédé à sa délimitation graphique.

1.4. la création du périmètre :

Sur la base des conclusions de l'étude prévue au point 1.2 précédent, le périmètre est créé par arrêté du Wali. Dans ce cadre, il est rappelé la nécessité de ne procéder à aucune attribution de parcelles de terres avant la création effective du périmètre.

1.5. La destination des périmètres :

L'arrêté cité ci-dessus, sur la base des conclusions de la commission d'orientation qui tient compte de la viabilité économique des exploitations à créer, détermine notamment, la superficie destinée à la mise en valeur dans le cadre des programmes de développement du secteur, à travers:

- des lots **ne dépassant pas les 20 hectares,** sous réserve du respect des dispositions du décret exécutif n° 97-490 du 20 décembre 1997 fixant les conditions de morcellement des terres agricoles ;
- des lots **supérieurs à 20 hectares** dans le cadre de l'investissement intensif et intégré.

Néanmoins, la commission d'orientation peut opter pour des périmètres destinés exclusivement ou majoritairement à l'investissement intensif et intégré.

2. Procédures de sélection des concessionnaires :

2-1 Le Wali procède au lancement d'un appel à manifestation d'intérêt pour des candidats potentiels, par tout moyen, notamment :

- par voie d'affichage dans les lieux publics (sièges des communes concernées et des structures agricoles) ;
- par voie de presse dans au moins deux quotidiens nationaux ;
- sur le site web de la wilaya et du ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche.

2-2 La réception des dossiers de candidature s'effectue auprès de la direction de wilaya chargée de l'agriculture.

2-3 L'évaluation du résultat de l'appel à manifestation d'intérêt est opérée par une commission présidée par le Wali et regroupant, outre les représentants des communes concernées, les directeurs de wilaya chargés de l'agriculture, des domaines, des ressources en eau, de l'environnement, de l'office national des terres agricoles et du conservateur des forêts.

2-4 Pour le choix des candidats, la commission d'évaluation doit tenir compte des capacités techniques et financières des candidats, lesquels doivent disposer d'un projet de développement et de valorisation des terres qui leur seront concédées.

2-5 Pour les parcelles ne dépassant pas les 20 hectares, le classement des postulants se fera en tenant compte, d'abord de la nature du projet présenté et de sa viabilité, et ensuite de la priorité accordée aux:

- Agriculteurs, éleveurs et leurs enfants exerçant dans le domaine de l'agriculture ;
- Postulants issus de la localité de situation du périmètre, titulaires d'une qualification ou d'une formation en relation avec l'agriculture et l'élevage ;
- Produits de la formation universitaire ou professionnelle dans le domaine de l'agriculture.

Dans ce type de périmètres, les actions structurantes sont à la charge de l'Etat.

2-6 Pour les parcelles destinées à l'investissement, la présentation du projet de développement par le postulant devra être accompagnée d'une étude et d'un plan d'investissement.

En outre, les investisseurs retenus, personnes physiques ou morales, auront à justifier de :

- l'engagement financier pour la réalisation des actions structurantes ;
- l'engagement d'orienter l'investissement vers le développement des filières stratégiques;
- l'engagement d'installer des équipements d'irrigation économiseurs d'eau.

Ces investisseurs bénéficiaires de la concession, peuvent accéder aux avantages accordés par la législation et la réglementation en vigueur.

Dans tous les cas, le ministre chargé de l'agriculture est tenu informé des attributions effectuées.

Disposition particulière :

Le Ministre chargé de l'agriculture peut décider, sur la base d'un contrat programme définissant les obligations des investisseurs bénéficiaires, de l'attribution de parcelles de terres dans le cadre de concession, lorsque le projet présente un caractère innovant et d'importance nationale, contribuant :

- à la satisfaction de la demande nationale de produits agricoles (Céréales, fourrages, lait, etc....) ; s'inscrivant dans la substitution des importations ;
- à la promotion des exportations des produits agricoles ;
- à l'introduction de nouvelles technologies de productions.

Dans ce cas, le dossier est transmis au Wali, par le Ministre chargé de l'agriculture, pour sa concrétisation.

3. Modalités d'attribution de la concession:

3.1. Après examen des candidatures, et sur la base du procès-verbal de délibération de la commission d'évaluation visée au point 2, le directeur de wilaya chargé de l'agriculture délivre au candidat retenu, une attestation de présélection lui conférant le droit d'engager les procédures d'octroi de la concession des terres destinées à la création d'exploitations agricoles.

L'attestation de présélection mentionne:

- les nom et prénom du bénéficiaire ainsi que sa filiation, ou la raison sociale, le cas échéant ;
- ses qualifications;
- la superficie concernée et le lieu de situation (Localité – Commune – Wilaya) ;
- la délimitation de la parcelle.

3.2. En vue d'obtenir le droit de concession sur les terres, le candidat retenu, muni de l'attestation de présélection, introduit la demande de concession auprès de la direction de l'office national des terres agricoles de wilaya (ONTA) qui procède aux formalités de signature du cahier des charges, avec l'intéressé, adresse le dossier à l'administration des domaines pour l'établissement de l'acte de concession qui est publié à la conservation foncière à la diligence de la direction des domaines.

La concession est octroyée pour une durée de 40 ans, renouvelable à la demande du concessionnaire.

3.3. Sous peine de nullité, le concessionnaire est tenu d'engager les travaux convenus, dans l'année qui suit l'établissement de l'acte de concession.

Si le concessionnaire ne réalise pas son programme de mise en valeur dans les délais fixés, la concession sera résiliée, à la demande de l'office national des terres agricoles, par l'administration des domaines.

Préalablement à la mise en œuvre de la résiliation, l'office national des terres agricoles sur la base d'un procès-verbal de constat de l'état d'avancement des travaux, adressera au concessionnaire une mise en demeure par voie d'huissier de justice.

4. Périmètres de mise en valeur réalisés par la Générale des Concessions Agricoles:

Après la réalisation par la direction de wilaya chargée de l'agriculture de l'inventaire des périmètres, crées dans le cadre du décret exécutif n°97 – 483 du 15 décembre 1997, fixant les modalités, charges et conditions de la concession de parcelles de terres du domaine privé de l'Etat, dans les périmètres de mise en valeur, trois situations peuvent se présenter :

4.1. Cas où les concessionnaires sont installés :

La liste des concessionnaires installés, validée par les commissions d'orientation de wilaya, est transmise à l'ONTA qui convoquera les concessionnaires en question pour complément de dossier et signature du cahier des charges. Le dossier ainsi finalisé est transmis par l'ONTA à l'administration des domaines pour l'établissement des actes de concession.

4.2. Cas où les concessionnaires sont qualifiés et non installés :

Les concessionnaires, confortés par la commission d'orientation, sans qu'il y'est appel à manifestation d'intérêt, seront invités par l'ONTA à compléter leur dossier et signature du cahier des charges.

L'ONTA installera les concessionnaires concernés et transmettra les dossiers ainsi finalisés à l'administration des domaines pour l'établissement des actes de concession.

4.3. Cas d'absence des concessionnaires et/ou périmètres inachevés :

Ces périmètres seront destinés prioritairement aux investisseurs après appel à manifestation d'intérêt, tel que cité au point 2.1 ci-dessus. Leur attribution se fait conformément à la démarche citée ci-dessus, au point 2.6.

Le parachèvement des actions engagées au niveau des périmètres concernés est à la charge des investisseurs retenus.

Les dispositions contraires à la présente circulaire interministérielle sont abrogées.

Nous attachons une importance particulière à la mise en œuvre diligente et stricte des dispositions de la présente circulaire interministérielle qui doit être communiquée par Mesdames et Messieurs les Walis à l'ensemble des responsables des institutions et structures locales concernées.

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

LE MINISTRE DE L'INTERIEUR ET DES COLLECTIVITES LOCALES

Copie à :

- Monsieur le Premier Ministre.
- Monsieur le Ministre des Finances.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

23 NOV 2015

حافظة إرسال

Bordereau d'Envoi

مديرية الشؤون القانونية والتنظيم

رقم: 2015/ م ش ق ت/ 512 مستندات ووثائق مختلفة :

إلى السيد : المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية

رقم	بيان المستندات والوثائق بالتفصيل	عدد	ملاحظات
	تجدون رفقة هذا الإرسال: نسخة من المنشور الوزاري المشترك رقم 927 المؤرخ في 19 نوفمبر سنة 2015 والمتضمن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات باللغتين الوطنية والفرنسية. الديوان الوطني للأراضي الفلاحية المديرية العامة الرقم: 8436 تاريخ الوصول: 24 NOV 2015	02	لكل غاية مفيدة

استلمت المستندات المبينة أعلاه

بتاريخ ....

حرر في الجزائر ....

